

حقوق استثمار المياه الجوفية

في الإسلام

المهندس. د. محمود فيصل الرفاعي *

المهندسة. بغداد عبد المنعم **



كيف نظم الإسلام استثمار

المياه الجوفية، التي ربما كانت المورد الوحيد للماء
المخصص للاستعمالات البشرية وللري، في مناطق
يغلب عليها الجفاف؟

عالج هذا الموضوع فقهاء ومهندسون عبر التاريخ
واعتمدوا على مصادر التشريع لبيان أحكام الإسلام في
حفر الآبار والقنوات «الأفلاج» والمبادئ التي تضبط
كميات المياه التي تسحب منها.



الطاقة

ومن الكتب التي تناولت هذا الموضوع ، كتاب «الخراج» لأبي يوسف ، وكتاب إنباط المياه الخفية) للكرجي ، وكتاب (الأحكام السلطانية) للهاوردي . يحلل البحث ما ورد في هذه الكتب حول موضوع استثمار المياه الجوفية ، لعرض المعايير التي صاغتها أحكام الإسلام ، كما يناقش الأسس الهندسية لتطبيق هذه الأحكام على الحالات العملية كما وردت في هذه الكتب على ضوء دراسة هندسية مستمدة من العلوم الحديثة عن المياه الجوفية ، للتوصل إلى مبادئ يجري تطبيقها على استثمار المياه الجوفية بموجب أحكام الإسلام .

يوجد الماء على الكوكب الأرضي بحالته السائلة إما على السطح في الأنهار والبحيرات والبحار ، أو مياهًا جوفية في باطن الأرض . ولا تزيد نسبة الماء العذب على ٣٪ من المجموع الإجمالي للماء الموجود في الكون الذي قُدِّرَت كميته بـ ١٣٦٠ مليون كيلو متر مكعب ، وتعد هذه الكمية ثابتة .

والماء في حركة دائمة حول الكوكب الأرضي ، فهو يتبخر من السطوح المائية ليصبح سحبًا تساق بالرياح إلى اليابسة ، وهناك ينزل الماء إلى الأرض بهطول فيسيل على سطحها ، أو يتسرب ضمن الطبقات الأرضية على أعماق مختلفة ليظهر ينابيع أو عيونًا أو يسحب من الآبار . إنَّ حركة الماء في الكون هي مجموعة من الحوادث المتلاحقة التي تسمَّى الدورة الهيدرولوجية شكل - ١ - ، وهي تجري وفقًا لنظام كوني ثابت منذ الخلق الأول وهي الأصل لكل ظواهر حركة الماء .

لقد كانت نظرة العرب المسلمين إلى الدورة الهيدرولوجية مرتبطة بالكون بوصفه كلاً لا يتجزأ ، وقد وردت في القرآن الكريم آيات لم يكن القصد منها البحث في الجانب العلمي للظواهر الكونية بقدر ما كان فيها ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، للالتفات إلى نظام الكون البديع بعوالمه كلها ، ودعوة الإنسان إلى تأمل حركة الماء في الكون .

ورد لفظ الماء في (٥٨) موضعاً في القرآن الكريم موزعة على (٤٠) سورة منه^(١)، وصفت في هذه الآيات حركة الماء في الكون ومصدر الماء الجوفي وسلوكه داخل الأرض. كما بيّنت الآيات الكريمة بعض وظائف الماء، فهو وسيلة إلى الطهارة^(٢)، وإحياء الأرض ونمو النبات وتكوين الثمر^(٣)، وتكوين خلايا الكائنات الحية^(٤) وهو الذي جعل منه كل شيء حي^(٥).

كما وردت أحاديث شريفة وضعت أسساً للتشريعات المائية. عالج المهندسون العرب المسلمون استثمار المياه الجوفية من الناحية العملية استناداً إلى معايير القرآن الكريم والسنة، فأوجدوا أسساً شرعية هندسية طبقت في حفر الآبار واستخراج المياه منها.

١ - وضع المياه الجوفية :

تسرب المياه بتأثير الجاذبية ضمن الأرض إلى أن تصادف طبقات كثيفة وتغلغل في التراكيب المسامية إلى أن تلحق بمسطح مائي كالبحر والبحيرات والأنهار، وإذا صادف الماء تركيباً مسامياً بين طبقتين غير منفذتين يبقى حبساً confined حتى يستخرج فيندفع إلى الأعلى «البئر الارتوازي»، أو قد يكون طليقاً unconfined فلا يرتفع إلى الأعلى، هذا التركيب المشبع بالماء يسمى الخزان المائي aquifer. قد يكون هذا الخزان كبيراً يحتوي على ملايين الأمطار المكعبة من الماء وقد يكون صغيراً. وأهم التراكيب الصخرية المسامية التي تتشبع بالماء هي الصخور الكلسية التي تكثر في المشرق العربي، ثم الرملية التي تغطي معظم أراضي شبه الجزيرة العربية وإقليم وادي النيل والمغرب العربي. قد ينعم الله على منطقة بظهور المياه الجوفية فيها مباشرة على شكل ينابيع، أو قد تحتاج المياه إلى من يستخرجها سواء بآبار عادية أو آبار ارتوازية بحيث يرتفع فيها الماء إلى الأعلى بقوة الضغط المائي. تختلف أوضاع المياه الجوفية حسب المناطق، فمياه حوض

من الأحواض متجددة باستمرار، وأخرى تجمعت مياهها خلال آلاف السنين، ففي شبه الجزيرة العربية مثلاً تدل الدراسات على وجود خزان مائي ضخم في الصخور الرملية شكل - ٢ - لكن الماء الذي يسحب منه الآن لا يعوض بنفس المقدار من المصادر السطحية، وقد دلت الأبحاث أيضاً على وجود سبع طبقات صخرية تحتوي على الماء في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية وذلك في طبقات الأرض من العصر الحديث cénozoic وطبقات الأرض من العصر الوسيط meso-zoic وتمتد طبقات العصر الوسيط إلى عمق ١٠٠٠ م بالقرب من شواطئ الخليج العربي.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات تشير إلى أن المياه الجوفية هي جزء من الماء على الكوكب الأرضي، وأن مصدر تغذية هذه المياه هو المطول^(٦)، فقد جاء في الآية الكريمة ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِمِائِهِ لَقَادِرُونَ ﴾ نزل الماء بقدر محدد لا يزيد عليه ولا ينقص، لأنه لو زاد لم يؤد منفعة، ولو نقص لتبخر وتفرق دون أن تصل كميته إلى المقدار اللازم لتسربه عبر التربة إلى داخل الأرض.

﴿ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِمِائِهِ لَقَادِرُونَ ﴾، فالماء الجوفي داخل الأرض لا يسكن بشكل مطلق، بل قد يجري ويذهب بعيداً، ليظهر في مناطق بعيدة عن موضع تسربه، أو قد يغور عميقاً في باطن الأرض. والآية التالية تروي جزءاً من تاريخ الماء الذي يكون في أحد مراحلها متفجراً على شكل ينابيع ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعٌ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعاً مُخْتَلِفاً لَوْنُهُ ثُمَّ يَهْبِطُ فَعَرَاهُ مِصْفَرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطْحُطًا ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾^(٨)، تكشف الآية الكريمة الحوادث الهيدرولوجية التالية: المطول - التسرب -

التخزن الجوفي - الجريان الداخلي - ظهور الماء من جديد على شكل ينابيع،

﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعٌ فِي الْأَرْضِ ﴾

أي جعله سبحانه يأخذ مساراً ومسلكا حتى نبع، ثم تتابع الآية مجموعة الحوادث: امتصاص النبات لمياه هذه الينابيع، ثم تبخر الماء من هذا النبات ويعود في دورته، وتختتم الآية الكريمة ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أي إنّ في مجموع هذه الحوادث وسلوك الماء هذا المسلك، تذكرة وتنبيه للذين يمتلكون عقولا وذكاء ومقدرة على الربط والتحليل. وإنّ ذكر المياه الجوفية في عدد من الآيات فيه دعوة للإنسان للتفكير في هذا المصدر الحيوي للماء من عدة نواح:

- في آية تسرب هذا الماء من المياه السطحية إلى داخل الأرض.
- في كون هذا الماء الجوفي جزءاً من الماء على كوكب الأرض ويدخل في دورته.
- أهمية هذا المصدر واستثماره بالشكل الصحيح.

٢ - تطوّر التشريعات المنظّمة لاستثمار المياه الجوفية:

كان العرف قبل الإسلام هو المنظم لحقوق استثمار المياه. فقد كانت القبائل المتنقلة في أراضي شبه الجزيرة العربية تستقر في مواقع خلال الترحال، وفي هذه المواقع ترسم مناطق على الأرض تسمّى الحريم، تحدّد للقبيلة مجال حق الانتفاع بالموارد المائية السطحية والجوفية القريبة إلى المضارب والواقعة ضمن نطاقها، وذلك مع مراعاة حقوق باقي القبائل من المناطق المجاورة. وكان هناك مفهوم آخر هو (الحمي) يعتبر عن استعداد القبيلة للدفاع عن حقوقها، وهو مكون من عنصرين: العنصر الأول يحدد خط الدفاع الفعلي المرسوم على الأرض، والعنصر الثاني يتضمن الاعتبارات المعنوية والحقوقية لكيان القبيلة، وكان انتهاك أي من هذين العنصرين يدعو القبيلة للنهوض والدود عن الحمي.

ولمّا جاء الإسلام بوصفه قوة مصلحة ومجددة، وافق على الأعراف السائدة، لكنه ألغى كل المفاهيم التي تكرّس الملكية الفردية للمياه والحقوق المطلقة

للانتفاع بها . فالماء في الأصل ككل شيء ملك لله ويجب أن يكون متاحا لكل الناس ، وأصبح الماء ملكية للناس لا يجوز احتكاره أو امتلاكه أو بيعه ، كما جاء في الحديث الشريف «الناس شركاء في ثلاث : الماء والكلا والنار» الذي يبين عدم شرعية امتلاك الأشياء الثلاثة السابقة امتلاكاً فردياً ، ولذلك لا يجوز بيع الماء . «عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الماء . قال أبو يوسف : وتفسير هذا عندنا والله أعلم أنه نهى عن بيعه قبل أن يجرز والإحراز لا يكون إلا في الأوعية والآنية ، فأما الآبار والأحواض فلا»^(٩) ، فالحديث ينهى عن بيع الماء ، لكن القاضي أبا يوسف يرى في اجتهاده إمكانية البيع حين يبذل الإنسان جهداً في جمع هذا الماء وحفظه في أوان .

وفي حديث آخر ، عن جابر بن عبد الله قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء»^(١٠) ، وفي شرح الإمام النووي على هذا الحديث «أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلا فمعناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة . . . وفيها ماء فاضل عن حاجته ، ويكون هناك كلاً ليس عنده ماء إلا هذه ، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر ، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية ، ويجب بذله لها بلا عوض ، لأنه إذا منع بذله منع الماء من رعي ذلك الكلا ، خوفاً على مواشيهم من العطش ، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلا»^(١١) ، فالمانع حسب الحديث والشرح يكون مانعاً لشيثين من الممتلكات العامة : الماء والكلا والتحريم في ذلك واضح .

تطوّر مفهوم الحريم والحصى الذي كان يعبر عن نزعة قبلية في تملك حقوق استثمار المياه والدفاع عنها ، ليأخذ شكلاً عملياً بموجب أحكام الإسلام ، فهو يعالج الحرم حسب نوع المصادر المائية كالينابيع والآبار والأفلاج «القنوات» ، فقد حددت لكل منها حريم يختلف باختلاف نوع هذا المصدر المائي ، وأهميته

من حيث الغزارة. والهدف من تحديد هذا الحريم تحقيق العدالة في توزيع هذه المياه من خلال الاجتهاد تبعا لوضع المياه في جوف الأرض، وآلية حركتها. يمكن تحليل مفهوم حريم المصدر المائي، بدراسة ما ورد من اجتهادات في بعض الكتب على ضوء الأحاديث الشريفة. مثل كتاب الخراج لأبي يوسف^(١٢) (يعقوب بن إبراهيم) وقد توفي سنة ١٨٢ هـ، ي وكان قاضي بغداد أيام الرشيد، وكتاب إنباط المياه الخفية للكرجي^(١٣) الذي توفي في أوائل القرن الخامس الهجري، وهو عالم رياضي ومهندس، وكتاب الأحكام السلطانية للماوردي^(١٤).

٣- في كتاب الخراج :

جاء في كتاب الخراج لأبي يوسف «ولو أن رجلا احتفر بشرا أو نهرا أو قناة في أرض لرجل بغير إذنه فله أن يمنعه من ذلك وأن يأخذه بطم ما أحدث من الحفر في أرضه...»^(١٥)، وهو بذلك يوضح أول أمر يجب أخذه بعين الاعتبار والتحقق منه وهو: أن تنفيذ أي منشأة مائية في ملكية خاصة يجب أن يكون بإذن من صاحب الأرض. ثم يحدد حريم كل مصدر مائي جوفي، يقول: «فإذا حفر رجل بشرا في مفازة في غير حق مسلم ولا معاهد كان له مما حولها أربعون ذراعا إذا كانت للماشية. فإن كانت للناضح فلها من الحريم ستون ذراعا، وإن كانت عينا فلها من الحريم خمسمائة ذراع. . وتفسير بئر الناضح أنها التي يسقى منها الزرع بالإبل. وبئر العطن هي بئر الماشية التي يسقى منها الرجل الماشية ولا يسقى منها الزرع. وكل بئر يسقى منها الزرع بالإبل فهي بئر الناضح»^(١٦). يتضمن النص السابق القوانين الشرعية الآتية :

«يمكن حفر بئر في أرض على أن لا تكون هذه الأرض من ممتلكات مسلم أو معاهد.

- إن كانت هذه البثر لشرب الماشية فقط ، فحريمها في حدود ٢٨ مترا .
 - إن كانت بثر الناضح : وهي البثر التي يتم استخراج الماء باستخدام حيوان . فهذه حريمها في حدود ٤٢ مترا . شكل - ٣ .
 - وإن كانت عينا فحريمها في حدود ٣٥٠ مترا .
 والأصل في العين أنها متدفقة بذاتها دون تدخل من الإنسان . والمقصود هنا كما يبدو أنه في أثناء الحفر تدفقت وظهرت .
 «الذراع هنا اعتبرت مساوية تقريبا لـ ٧٠ سم» . وقد استندت هذه القوانين إلى الحديث الشريف : «روى أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الزهري قال : قال رسول الله ﷺ : «حریم العين خمسمائة ذراع ، وحریم بثر الناضح ستون ذراعا ، وحریم بثر العطن أربعون ذراعا عطنا للماشية»^(١٧) . قال : وحدثنا أشعث بن سوار عن الشعبي أنه قال : حریم البثر أربعون ذراعا من ههنا وههنا . لا يدخل عليه أحد في حريمه ولا في مائه»^(١٨) .
 وهذا الحديث يوضح أن :
 - الحريم منطقة محيطة تماما بالبشر من جميع الجهات . ثم يحدد ما لا يجوز إحداثه من قبل الآخرين في هذه الحرم وليس لأحد أن يدخل في حريم بثر هذا الحافر ولا في حريم عينه ولا قناته ولا يحفر فيه بثر ، فإن حفر لم يكن له ذلك ، وكان لصاحب البثر أو العين أن يمنعه من ذلك ، وما عطب من بشر الأول فلا ضمان عليه ، وما عطب من عمل الثاني فالثاني ضامن ، وذلك لأنه أحدثه في غير ملكه . وانظر في ذلك إلى ما لا يضر به فاجعل منتهى الحريم إليه ، ويطم ما حفر الثاني لأن له منعه من حريم بثره وعينه ، وكذلك لو بنى الثاني في ذلك الموضع بناء أو زرع فيه زراعا ، أو أحدث فيه شيئا كان للأول أن يمنعه من ذلك كله . فإذا ظهر الماء وساح على وجه الأرض جعلت حريمه كحريم النهر»^(١٩) .

وهذا النص يقرر الأحكام الشرعية الآتية :

- لا يجوز لأحد أن يدخل في حريم أي مصدر مائي جوفي (بئر - عين - قناة) ولصاحب المصدر أن يمنعه من الدخول والبناء والزرع أو إحداث أي شيء داخل حدود هذا الحريم .

- يجوز إحداث أي من هذه الأمور خارج حدود الحريم أو في نهاية هذا الحريم .

- حريم الماء الجاري على وجه الأرض كالقناة المكشوفة مثلاً كحريم النهر .

ثم يحدد نتائج حفر بئر ثان خارج حريم البئر الأول وما يحدثه ذلك من ضرر للبشر الأول : « ولو أن الثاني حفر بئراً في غير حريم الأول وهي قريبة منه ، فذهب ماء الأول وعرف أن ذهابه من حفر هذه البئر الثانية لم يجب على الآخر شيء لأنه لم يحدث في حريم الأول شيئاً . ألا ترى أنني أجعل للآخر حريماً مثل حريم الأول وحقاً مثل حق الأول ، وكذلك العين أيضاً مثل بئر العطن والناضح » (٢٠) .

- إذن : يجوز حفر بئر ثانية خارج حريم البئر الأول ولو أدى ذلك إلى ضرر بالبشر الأول ، لأن تحديد الحريم لكل منهما هو الأساس في تحديد الضرر وليس أي أمر آخر .

إن ما أورده القاضي أبو يوسف من أحكام يستند إلى النصوص الشرعية ، وهو لا يناقش الجوانب الهيدرولوجية أو الجيولوجية .

٤ - في كتاب إنباط المياه الخفية :

يعالج الكرجي حريم ما سمي «قناة» في ذلك الوقت وهي معروفة في شبه الجزيرة العربية بـ «الأفلاج» ، والفلاج أو القناة منشأة مائية تعتمد على الاستفادة

من خزانات المياه الجوفية عن طريق استكشاف مواقعها، وحفر نفق بميل طولي يسمح بانسياب المياه، ويزود هذا النفق بآبار شاقولية، وتتم إسالة المياه إلى حيث تستخدم لأغراض الري أو الشرب. شكل - ٤ -
يحدد الكرجي حریم القناة . . . إذا أنشأ قناة كان حریمها خمسمائة ذراع^(٢١).

- فحریم القناة الجوفية خمسمائة ذراع.
ثم يذكر قولاً ينسبه لأبي يوسف «ولو أن رجلاً أنشأ قناة بغير أمر الإمام وساق ماءها إلى أرض أحياءها به، فإن لها حریمها على قدرها وقدر ما أحيى من الأرض^(٢٢)».

ولا شك أن هذا الإنشاء إنما هو في أرض موات، فيكون الحریم :
- في حالة إنشاء قناة وإحياء أرض بمائها فحریمها المساحة التي يتم إحيائها بواسطة هذا الماء.

ويلاحظ أنه لم يتم تحديد الحریم بخمسمائة ذراع على اعتبار أن هذا الإنشاء في أرض موات، وكانت نية المنشئ إصلاح هذه الأرض للزراعة، فمن المنطقي أن يكون مقدار ما يحياه من الأرض ملكاً له وحریماً لقناته، وذلك للحدث الشريف : «قال أبو يوسف : حدثنا الحسن بن عمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : من أحيى أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين^(٢٣)».

وفي تحديد أدق لعلاقة الحریم بالمصدر المائي يقول : «... ولو أن رجلاً وافق رجلاً على أن يخرجوا نفقة في حفر بئر لتكون البئر لأحدهما والحریم للآخر لم يجز^(٢٤)».

- فلا يجوز حفر البئر ذريعة لامتلاك حریمها من آخر، فحریم البئر والبئر، أي الأرض والماء مرتبطان دوماً لعلة استخدام الماء في إحياء الأرض.

وفي تحديد آخر للحريم، حين يكون موقع المصدر المائي في أرض ميتة، «من حفر بئر العطن في أرض ميتة، فإن حريمها من كل جانب أربعون ذراعاً وهي له إلا إذا تجاوز حبلها أربعين ذراعاً فيكون حريمها إلى منتهى حبلها... من أنبط عيناً في أرض موات وملكها فإن حريمها من كل جانب خمسمائة ذراعاً»^(٢٥).

فالحريم في أرض ميتة يكون كما يلي :

- بئر العطن ^(٢٦) : ٤٠ ذراعاً أو نحو ٢٨ متراً إلا إذا تجاوز حبل البئر هذه القيمة فحريمها إلى منتهى حبلها .

- بئر الناضح : ٦٠ ذراعاً أو نحو ٤٢ متراً إلا إذا تجاوز حبل البئر هذه القيمة فحريمها إلى منتهى حبلها .

- العين : ٥٠٠ ذراعاً أو نحو ٣٥٠ متراً .

فالحريم هنا يستند إلى مبدأ جديد هو طول حبل الدلو، أي عمق الماء في البئر، فيلاحظ أنه مع ازدياد عمق الماء في البئر يزداد حريم البئر، وهذا الازدياد يترافق مع صعوبة سحب الماء من البئر، وبما يجعل هذا المبدأ مقبولاً هو أنه يطبق في الأرض الميتة فقط حيث لا ضرر بالآخرين .

وإن كانت الأرض مملوكة بالأصل وصارت قربها عين «وإن حفر إنسان في حقه وملكه بئراً أو أنشأ قناة بقرب عين، وجعل ما حفر أسفل منها حتى غار مائها وتجلب إلى المحفور فليس لصاحب العين أن يمنعه لأنه يحفر في ملكه»^(٢٧).

- ففي الأرض المملوكة : إذا أنشأ مالكها بئراً أو قناة وتأثرت عين قريبة فليس عليه شيء، لأن الأرض ملكه يفعل ما يشاء .

أما في الأرض الموات حيث يستطيع الإنسان أن يتصرف بحرية أكثر في أثناء

الحفر . . . إن حفرت قناة في أرض موات ، وجاء آخر يحفر قناة بقربها بينهما أكثر من خمسمائة ذراع وهي مضرّة بالأول . . . هذا لا يكون لم يؤمر بهذا إلا وهو لا يضر ، ولصاحب القناة أن يمنع من يبني في حريم قناته» (٢٨).

- في الأرض الموات ، حتى لو تحقق شرط الحريم ، وتحقق الضرر فللأول أن يمنع الثاني من الإنشاء .

ولو اجتمع في دار واحدة بئر وبالقوة لوجب أن تكون بينهما مسافة (حريم) ، . . . بئر الماء والقوة إذا جمعها دار واحدة أن حريمها خمس أذرع وقال سبع أذرع ، وقال حريمها قدر يمنع وصول ماء بالقوة إليه» (٢٩).

- حريم البئر عن بالقوة (٥ - ٧) أذرع ، نحو (٣٥١ - ٤٩٠ سم) أو قدر يمنع وصول ماء بالقوة إلى ماء البئر ، والمهدف من هذا الحريم منع تلوث ماء البئر .

وفي موقع آخر يجتهد الكرجي اجتهدا هندسياً (٣٠) فيري : أن حريم القناة يقدر بمساحة الأرض التي يرشح الماء منها إلى القناة ويبدأ بوصف التربة ويبني عليها مقدار الحريم . . . متى كانت القناة منشأة في الأرض ذات خلل متساوية لا تختلف تربتها تذهب طولاً وعرضاً ، وتكون مادة مائها من الأمطار والأودية الجارية على سطحها فلا حد لحريمها ، مثل أرض العراق فإنه تزيد مياه آبارها بزيادة ماء دجلة والفرات وتنقص بنقصانها ، وكل أرض تشبهها لا يجد حريم الفني فيها لأنه إذا أنشئت فيها قناة تجلب الماء إليها من مسافة بعيدة يمنة وشأمة وخصوصاً إذا كانت قعيّة وكان ينبوعها من جانبها دون قرارها» (٣١).

إذن لا حريم للقناة إذا تحققت الشروط الآتية :

- أن تكون الأرض ذات تكوين جيولوجي واحد وذات مسامية متساوية .
- أن تكون مادة المياه المغذية للقناة من رشح وتسرب الأمطار والمياه السطحية بشكل مباشر أي من المياه الجوفية غير العميقة .

« أن يتسرب الماء إلى القناة من الجانبين دون القعر، فهذه القناة لا تصل إلى خزان جوفي وإنما يرشح الماء ويتسرب إليها من التربة المحيطة.

يناقش الكرجي الحرم في حالات متعددة لأوضاع قني تحفر متجاورة، أو حين تستفيد من خزانات جوفية موجودة في جبل أو تحفر في تربة صلبة، ويرى الكرجي أن من يبحث في هذه المواضيع يجب أن يكون ذا خبرة ومعرفة بأنواع التربة وأن يكون لديه تصوّر عن حركة المياه السطحية والجوفية في الأرض. ثم يذكر مشكلة حدثت في تحديد الحرم في أرض لا يُعرف تركيبها الجيولوجي ولا وضعية المياه الجوفية فيها. « . . . وقد رأيت صحراء واسعة لا يوجد الماء فيها إلا في قعر بعيد، وذكر لي من وثقت بقوله أنه أنشأ قناة حتى وصل إلى عرق في الأرض قوي يجري فيه الماء فكثرت به ماؤها، فإن أنشئت قناة أخرى على مسافة بعيدة منها في الجهة التي منها مادة ماء القناة الأولى، وأصاب القنّاء في حفره العرق المذكور انقطعت مادته من الأولى إلى الثانية، والكلام على تحديد الحرم مع وجود هذا الاختلاف في بطن الأرض محال، لأن الله يعلم ما خلقه في جوف الأرض من مواد المياه ومجاريها في بطنها»^(٣٢) ويرى استحالة ذلك.

ثم يتطرق الكرجي إلى موضوع آخر هو البحث في الحرم وفقاً لـ «ما يوجبه اختلاف التربة بحسب الاستطاعة»^(٣٣)، ثم يبحث الكرجي حالة حفر قناتين في أرضين مختلفتان في تركيب تربتهما وفي انبساط سطحها، ويرى أن الأمر يحتاج إلى المناقشة عند وجود الحواجز كالجبال والمناطق المنبسطة كالصحراء، وإنّ تحديد الحرم في هذه الحالة يحتاج إلى دراسة ميدانية تعتمد على الآبار الاختبارية وتحديد مناسيب المياه الجوفية، ومن المبادئ التي يرى الكرجي تحققها في مناسيب المياه الجوفية أن الأرض « . . . التي تكون تربتها متشابهة الأجزاء، والخلل على صفة واحدة كان سطح الماء في آبار محفورة على خط واحد مخطوط في وجه المنبع واحداً بالتقريب»^(٣٤).

ثم يشرح قانون هذه الآبار الموجهة في تحديد الحرم ، والتي يمكن أن نطلق عليها «آبار اختبار مواضع الخزانات الجوفية» بالشكل الآتي : « . . إذ أنشأ قناة في صحراء فيها لغيره قناة منشأة ثم وقع بينهما خلاف في الحرم فالحكم على ما ذكرته من حفر الآبار وتأمل حالها . وكل موضع ذكرنا فيه إذا كان سطح ماء في سطح ماء فإننا نعني بذلك أن يكون في سطح مواز لسطح السطح وإذا كان أحد السطوح أعلى أو أسفل بقدر قليل فلا يعتد به إلا إذا كان سطح أحدهما فوق سطح الآخر أو أسفل منه بشيء له قدر» (٣٥) .

٥ - في كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي :

في هذا الكتاب تصنيف لمصادر المياه الجوفية ، فهو يصنف الينابيع في ثلاثة أنواع :

النوع الأول : هي الينابيع الطبيعية (التي أجراها الله) : تعد هذه الينابيع ملكية مشتركة بين الناس . وإذا كانت كمية مياه الينبوع محدودة فيجب أن يعم استعمال هذه المياه لأكبر عدد من المستفيدين .

النوع الثاني : ينابيع تحتاج إلى جهد إنساني لجعل مائها صالحا للاستعمال وهي تقع في أرض موات «غير مستثمرة» ، تصبح مياه هذه الينابيع مشتركة بين أولئك الذين بذلوا جهدا أو أنفقوا مالا لجعلها صالحة للاستعمال . وهنا أيضا على هؤلاء المستفيدين أن لا يمنعوا فضل الماء عن آخرين محتاجين له ، لكنهم لم يشاركوا بجهدهم ولا بباهلهم لاستخراجها .

النوع الثالث : هي الينابيع الموجودة في أراض ذات ملكية خاصة ، وأصبح ماؤها صالحا للاستعمال بواسطة جهد الإنسان وفي هذه الحالة يعد مالك الأرض مالكا للينبع ، لكن الملكية ليست فردية ومطلقة للماء ، أي لا يتعارض ذلك مع مبدأ الملكية العامة للماء . ذلك أن المالك لمثل هذه الينابيع عليه أن يقدم دون أي

مقابل ما يزيد على حاجته من الماء إلى الآخرين للشرب وللأغراض المنزلية ولسقاية الحيوان شريطة أن لا يؤدي هذا الالتزام إلى ضرر بممتلكاته أو مصالحه .

أما بالنسبة للآبار فهناك ثلاثة أنواع :

النوع الأول : هي الآبار المخصصة للنفع العام (سبيل) فإنها تبقى كذلك أينما كانت سواء على الأرض الموت أو على أملاك خاصة .

النوع الثاني : هي الآبار المحفورة في الأراضي الموت لأغراض خاصة ، ولكن المالك لا يستطيع أن يمنع غيره من استعمال الماء ، لكن الأولوية تبقى له بقدر الحاجة وما زاد عليها يعطى لغيره . فإذا ترك المالك بئر يفقد حقه في الامتياز عن غيره . وهذه القاعدة لا تنطبق عندما تكون غاية المستثمر استصلاح الأرض الموت وفي هذه الحالة تعد الأرض واقعة في أرض الشاغل وتنطبق على البشر قوانين الصنف الثالث من الآبار .

النوع الثالث : الآبار المحفورة في أراض ذات ملكية خاصة ، وفي هذه الحالة تعد البئر ملكا خاصا للشاغل .

٦ - تشريعات المياه الجوفية في المملكة العربية السعودية :

إن مفهوم حريم المياه الجوفية ، وضع لحماية هذا المصدر ، ولتطبيق ذلك فليس المهم أن توضع أرقام مطلقة تحدد التباعد بين الآبار أو بين الينابيع أو القنوات «الأفلاج» ، ولكن المهم أن تكون هذه التباعدات معتمدة على دراسات علمية ميدانية ، فقد تبين من خلال مناقشة كتب التراث العربي التي تناولت هذا الموضوع - كما سبق - أن تحديد الحريم يقترن بمتغيرات لا تسمح بقبول أرقام موحدة لكل الحالات ، ويرسخ ذلك ما توصل إليه الواقع العلمي حديثا الذي انتبه إلى تحديد أعماق الآبار لحماية الطبقة المائية الجوفية ، أو خطر استثمار طبقة

جوفية ما أو تحديد حجم المياه التي يمكن استخراجها من مصدر جوفي ما .
إنَّ الهدف من ذلك كله هو المحافظة على المصادر المائية وجسِّن استخدامها بشكل يتحقق معه جدوى اقتصادية مرتفعة .

إنَّ معظم التشريعات المائية في الوطن العربي قد جعلت المصادر المائية من الأملاك العامة ، ومن التشريعات المائية في المملكة العربية السعودية المادة (١) من المرسوم م / ٣٤ صادر عن رئاسة مجلس الوزراء^(٣٦) : «دون إخلال بالحقوق المقررة شرعا تعتبر مصادر المياه ملكا عاما يتم الانتفاع بها طبقا لأحكام هذا النظام والأنظمة الأخرى» .

كما وضعت خطط وطنية شاملة لحصر مصادر المياه^(٣٧) ، وأعدت سياسات مائية ، وأنظمة وقوانين للمياه ، واقترحت هياكل لتنفيذ الخطط الوطنية للمياه . اعتمد كل ذلك على معايير نابعة من أحكام الإسلام ومن دراسات الفقهاء والقضاة والمهندسين لحل المشكلات المتعلقة باستثمار المصادر السطحية والمياه الجوفية ، فقد جاء في المادة (٣) من المرسوم السابق «تكون الأفضلية في الاستفادة من المياه كالتالي :

أولا : الاحتياجات البشرية الأساسية .

ثانيا : سقيا الحيوانات .

ثالثا : متطلبات الزراعة والصناعة والعمران وغيرها من الأغراض وتحدد الأولويات في هذه الحالة بقرار من وزير الزراعة والمياه» .

وجاء في المادة (٥) «على وزارة الزراعة والمياه إصلاح أو ردم الآبار التي تعترض الثروة المائية للضبياع أو تؤدي إلى الإضرار بالتربة أو تلوث المياه . . .»

وفي المادة (٦) «لا يجوز حفر بئر أو إقامة سد أو أية إنشاءات مائية أخرى إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة والمياه . . .»

وفي المادة (٨) : «على مقاولي حفر الآبار الامتناع عن حفر أي بئر لا يوجد

لدى مالكيها الترخيص . . . » .

٧- الخلاصة :

بسبب ندرة المياه في المناطق الجافة فقد كان لذلك تأثير كبير على حياة الإنسان ونشاطاته ، تناولت هذه الدراسة القوانين التي حكمت استثمار المياه الجوفية ولهذه الغاية تم تحليل هذه القوانين في ثلاثة كتب تراثية تضم دراسات هندسية وفقهية وتشريعية ، وجرى عرض بعض التشريعات الحديثة في المملكة العربية السعودية حول الموضوع نفسه ، إن التشريعات المائية عبر التاريخ والحديثة منها حول المياه الجوفية والنابعة من أحكام الإسلام وردت فيها أحكام تعتمد بعض المعايير العامة التالية :

١- الموارد المائية من الأملاك العامة .

٢- أن لا يؤدي حفر الآبار إلى ضياع الثروة المائية أو الإضرار بالمالكين المجاورين أو الإضرار بالتربة أو تلوث المياه .

٣- إشراف الإدارة المائية على حفر الآبار واستثمارها وتجهيزاتها وترخيصها .

٤- تحديد حرم المصادر الجوفية في الكتب التراثية اعتمد على وضع أرقام لها علاقة بمواصفات التربة وبشكل سطح الأرض وعلى دراسات ميدانية علمية أخرى .

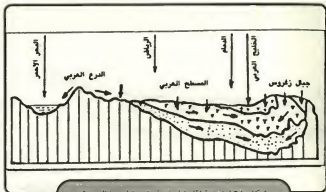
إن التشريعات المائية الإسلامية شهدت في الماضي إمكانيات عملية للتطبيق . دلت عليها المنشآت المائية التي لا يزال بعضها قائماً حتى اليوم والتي اعتمدت على أسس علمية - هندسية ، كما أن التشريعات المائية الحديثة في الوطن العربي اعتمدت في مجملها على المعايير الإسلامية نفسها .

وهذه التشريعات الحديثة تحتاج إلى استيفاء عدد من الأسس العلمية والتكنولوجية وإلى مرونة في النصوص لاستيعاب التطورات الاقتصادية الاجتماعية ، واعتماد سياسة مائية بعيدة المدى .

المراجع والهوامش

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) النساء (٤٣) - المائدة (٦)
- (٣) البقرة (٢٢ ، ١٦٤) - الأنعام (٩٩)، الرعد (٤)، إبراهيم (٣٢)، الحج (٥)، النمل (٦٠)، العنكبوت (٦٣) .
- (٤) النور (٤٥)، الفرقان (٥٤)، الطارق (٥ - ٧)
- (٥) الأنبياء (٣٠)
- (٦) البقرة (٧٤)، هود (٤٤)، الرعد (١٧)، الحجر (٢٢)، المؤمنون (١٨)، الزمر (٢١)، القمر (١١ ، ١٢)، الواقعة (٥٦ ، ٦٨ ، ٦٩) .
- (٧) المؤمنون (١٨)
- (٨) الزمر (٢١)
- (٩) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، ط ٢ - القاهرة ١٣٥٢ هـ، ص ٩٧
- (١٠) صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، ج ٤، ص ٧٣ .
- (١١) المصدر السابق ج ٤، ص ٧٣ و ٧٤ .
- (١٢) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حنبل، . . . كان حافظاً للحديث ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي، ولّي القضاء ببغداد ولم يزل بها إلى أن مات سنة اثنتين وثمانين ومائة في خلافة الرشيد . . . ولأبي يوسف من الكتب في الأصول والأسالي: كتاب الصلاة - كتاب الزكاة - كتاب الصيام - كتاب الفرائض . . . كتاب رسالته في الخراج إلى الرشيد . الفهرست ص ٢٨٦ .
- (١٣) الكرجي أبو بكر محمد بن الحسن الحاسب، ويسمى خطأ بالكرخي، توفي في أوائل القرن الخامس الهجري، ظهر في بغداد في عهد فخر الملك أبي غالب محمد بن خلف، له مؤلفات عدة في الرياضيات وهو من نوابغ رياضيات العرب، كان له تأثير كبير في تطوّر هذا العلم، من كتبه الكافي في الحساب و «الفخري» وله أيضاً «إنباط المياه الخفية» .
- (١٤) الماوردي : ولد ٣٦٤ هـ في البصرة وتوفي في ٥٤٠ هـ ببغداد، وفي بغداد قضى الشطر الأكبر من حياته حيث عاصر خليفتين اثنين هما القادر بالله والقائم بأمر

- الله... ألف الماوردي كتابه المشهور في الفقه الشافعي «الإقناع»، وكتاباه الكبير الآخر «الحاوي» وكتاب «قوانين الدولة وسياسة الملك» و«الأحكام السلطانية».
- (١٥) كتاب الخراج، ص ١٠٠.
- (١٦) المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (١٧) المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (١٨) المصدر السابق، ص ١٠١.
- (١٩) المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٢٠) المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٢١) الكرجي أبو بكر محمد بن الحسن الحاسب، كتاب إنبساط المياه الخفية، دائرة المعارف العشانية، ط ١، حيدر آباد الدكن - ١٣٥٩ هـ. ص ٢٤.
- (٢٢) المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٢٣) كتاب الخراج، ص ١٠١.
- (٢٤) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٤.
- (٢٥) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٥.
- (٢٦) العطن للإبل كالوطن للناس، وقد غلب على مبركها حول الخوض. لسان العرب ج ٤، ص ٣٠٠. والمقصود البشر التي تشرب منها الماشية.
- (٢٧) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٥.
- (٢٨) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٥.
- (٢٩) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٦.
- (٣٠) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٦.
- (٣١) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٦.
- (٣٢) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٧.
- (٣٣) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٨.
- (٣٤) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٨.
- (٣٥) كتاب إنبساط المياه، ص ٢٩.
- (٣٦) المرسوم م ٣٤ في ٢٤ / ٨ / ١٤٠٠ هـ قرار رقم ١٤٠ في ١٩ / ٧ / ١٤٠٠ هـ الصادر عن الأمانة العام لمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية.
- (٣٧) الخطة الخمسية الثانية والثالثة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ و ١٩٨١ - ١٩٨٥ م.



شكل (٢) تغذية الماء الجوفي في شبه الجزيرة العربية

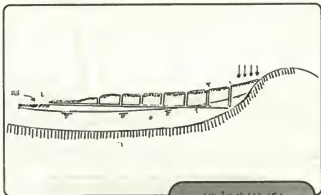


حريم بئر العطن
٤٠ ذراعاً - نحو ٢٨ متراً



حريم بئر الناضج
٦٠ ذراعاً - نحو ٤٢ متراً

شكل (٣) رسم توضيحي يبين حريم الآبار



شكل (٤) القناة أو الفلج

- ١ - القناة الجوفية «التفج».
- ٢ - البئر الأم.
- ٣ - الآبار الشاقولية.
- ٤ - ظهور القناة مكشوفة.
- ٥ - الطبقة المائية.
- ٦ - أساس الطبقة المائية «صخر».